شوارع السويداء فوضى حقيقية

السويداء- عبير صيموعة

الازدحام والفوضى في شوارع السويداء يثيران الكثير من التساؤلات بعد أن عجزت جميع الجهات المعنية في المحافظة عن كبح تلك الفوضى أو محاولة تنظيمها وخاصة ما تعانيه تلك الشوارع من ضيق بعد إغلاق البعض منها لأسباب أمنية فضلا عن الاصطفاف العشوائي للسيارات على ثلاثة أرتال على يمين الشارع ويساره لتزيد البسطات من سوء الوضع إضافة إلى الأكشاك التي حجزت بدورها جميع الأرصفة بحيث عجز المواطن عن إيجاد ممر له ضمن ذلك الازدحام وخاصة مع افتقاد المدينة إلى مواقف رسمية مأجورة تستطيع استيعاب الحشود من الآليات التي زادت في الآونة الأخيرة، ولعل المراقب لتلك الشوارع يلحظ أعمال ورش المياه والصرف الصحي غير المنتهية وإن انتهت بقيت أعمال إعادة الإسفلت لكثير منها أو تسويتها في خبر كان، إضافة إلى أعمال التعهدات الخاصة التي لا يقوم أصحابها بتسوية الشارع بعد الانتهاء من أعمال الحفر وتسوية البنى التحتية لمبانٍ عديدة فرضت نفسها في أحياء السويداء مشوهة النسيجَ العمراني للمدينة، أما ما يثير الدهشة كتل المطبات في جميع تلك الشوارع من دون دراسة لموقع المطب أو ارتفاعه ما زاد من معاناة أصحاب الآليات على ساحة المدينة التي أصبحت مصدر رزق لورشات الإصلاح في المنطقة الصناعية، وعلى الرغم من لجوء مجلس مدينة السويداء إلى طمر وترقيع كثير من الحفر والشوارع إلا أنها لم تف بالغرض المنشود منها ويبقى سؤال المواطن إلى متى؟ وَخاصة أن فصل الشتاء على الأبواب

الاكتظاظ الذي تشهده مدينة السويداء من ازدياد عدد الوافدين إليها إضافة إلى ازدياد عدد الآليات باتا يفرضان تحركاً سريعاً من الجهات المعنية لحل الإشكالية وإلا فإن الفوضى إلى ازدياد وخاصة أنها باتت واقعاً يفرض نفسه ويفرض عجز أي جهة مستقبلاً عن تنظيمها مهما تمت المحاولة فهل من مجيب؟

بسبب تردي الخدمات.... إعفاء مدير عام التوليد بطرطوس

هيئة جديدة للتدريب الصحي الإلزامي وبنك للمعرفة

محمود الصالح

بهدف رفع وتيرة العمل الصحي في البلاد والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية تم مؤخراً إنشاء هيئة للتدريب الإلزامي وبنك المعرفة الطبية. وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي وزارة الصحة إلى دعم خبرات الأطباء ودعم تجاربهم. هذا ما كشف عنه وزير الصحة الدكتور نزار يازجي خلال اجتماعه مع مدراء المؤسسات الطبية العامة التي تتمتع بالاستقلال والتي تعتبر هيئات عامة وأكد الوزير ضرورة تكامل نظام المعلومات الطبي والإداري في المشافي العامة وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتوفرة لتحقيق نتائج طبية دقيقة وذلك من خلال نظام معلومات متكامل يسهم بتحسين مستوى الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين، وأضاف: إن الوزارة تعمل على تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال الاهتمام بتأهيل العناصر البشرية العاملة في القطاع الصحي سواء الطبي منه أو الإداري والعمل على برامج طبية بجميع الاختصاصات. وهذه البرامج سوف تتكامل مع عملية متابعة وتقييم الأداء للتأكد من الوصول إلى الغايات المطلوبة. وشدد يازجي على ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وهدد بإعفاء كل من يقصر في أداء الدور المطلوب منه في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين. وتأتي هذه الإجراءات من قبل وزارة الصحة في إطار سعي الوزارة إلى إعادة تقييم أداء المؤسسات الصحية وتطوير خدماتها ومتابعة العديد من القضايا الإجرائية مثل عمليات صيانة الأجهزة الطبية واستجرار الأدوية والأعمال المستودعية وطرق تزويد المشافي والمراكز التخصصية بحاجتها من الأدوية والمستلزمات الطبية. وتنفيذا لكل هذه التوجهات قام وزير الصحة بإعفاء المدير العام للهيئة العامة لمشفى التوليد في طرطوس من مهامه بسبب تردي الخدمات التي يقدمها المشفى للأخوة المواطنين.

..وتوقيف مدير فرع الخزن بطرطوس وإعفاء مدير القانونية في المحافظة

طرطوس- الوطن

خبر توقيف مدير فرع الخزن والتسويق بطرطوس من أحد الأجهزة المعنية تناقلته الناس في المحافظة بكثير من التساؤلات.. فكيف يتم توقيف مدير على رأس عمله وفي مكتبه أيضاً؟!

المعلومات التي حصلنا عليها أن التوقيف تم من فرع الأمن الجنائي في المحافظة وبناء على كتاب من المحافظ وفقاً لشكوى حول وجود نقص في كميات مادة (السكر) المسلّم للفرع خلال الفترات الماضية.

كما تم توقيف شخصين آخرين إلى جانب مدير الفرع وهناك متابعة لأحد التجار المتوارين عن الأنظار.. حيث إن فرع الأمن الجنائي يتابع تحقيقاته في هذه القضية.

وعلى صعيد آخر أصدر محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى نهاية الأسبوع الماضي قراراً بإنهاء مهمة مدير الشؤون القانونية في المحافظة.

ويذكر أن مدير الشؤون القانونية في المحافظة قد صدر بحقه أكثر من قرار تفتيشي كان آخرها التقرير المتعلق بمشكلة (الرمال الذهبية) حيث أفادنا المحافظ وقتها أن المذكور تقدم بطلب التريث في مقترح إعفائه لحين البت باعتراضه المقدم إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.. وعلى ما يبدو فإن الاعتراض لم يتم قبوله ولذلك تم الإعفاء.. كما أصدر المحافظ عدة قرارات تضمنت بعض التغيرات في مديريات الأمانة العامة للمحافظة إضافة لإحداث مكتب لمجلس الشعب في مبنى المحافظة.

الصحة ترفض مشاركة نقابة الصيادلة في تسعير الأدوية

الحسن لـ«الوطن»: معمل دواء خاص بالنقابة.. والحكومة وافقت على التسهيلات

محمد منار حميجو

أعلن نقيب الصيادلة السوريين محمود الحسن أن النقابة في صدد تأسيس معمل خاص بها لتصنيع الأدوية من دون أن يذكر التكاليف المخصصة لذلك.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الحسن: إن المعمل سيصنع جميع الأدوية التي يحتاجها السوق مؤكداً أن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أبدى استعداده خلال اجتماعنا معه منذ أسبوعين لتقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها المعمل المشار إليه، وبين الحسن أن أسعار الأدوية المصنفة من المعمل ستكون مناسبة للمواطنين لأن الهدف منه ليس الربح بل توفير الدواء للسوق وبأسعار مناسبة.

وأكد الحسن أن هذه الخطوة ستسهم بشكل كبير في المساهمة بتأمين الدواء محلياً وبأسعار مناسبة باعتبار أن المعمل المشار إليه تابع لنقابة الصيادلة مشيراً إلى أن المعمل سيصنع حتى الأدوية النوعية.

ولفت الحسن إلى أن النقابة تعمل على تأسيس مستودع لاستيراد الأدوية ليكون لها دور في توفير الدواء بالسوق مضيفاً: إننا حريصون على تأمين الدواء وبأسعار مناسبة.

وحول الحديث عن ارتفاع أسعار الأدوية من جديد أكد الحسن أن النقابة ليست على علم بهذا الموضوع وهو أمر خاص بوزارة الصحة، مضيفاً: هناك لجنة من الوزارة هي تسعر الأدوية المصنعة محلياً.

وأضاف الحسين: أرسلنا كتاباً إلى وزارة الصحة لمشاركة النقابة في مسألة التسعير للأدوية المنتجة محلياً إلا أن جوابها أن الوزارة ليست بحاجة إلى النقابة بهذا الموضوع باعتبار أن هناك آلية تسعير معينة تتبعها الوزارة ومن ثم لا بد أن تكون اللجنة حصراً منها مؤكداً أنه لا يوجد خلاف مع الوزارة إلا أنه قد يوجد اختلاف في وجهات النظر.

ولفت الحسن إلى أهمية موضوع النقابة في مسألة التسعير للأدوية باعتبارها على احتكاك مباشر مع الصيادلة مشيراً إلى وجود العديد من اللجان في الوزارة تعتبر النقابة شريكة فيها.

بدورها نفت مصادر في وزارة الصحة أي شائعات عن رفع أسعار الأدوية بعدما كثر الحديث أخيراً من أصحاب المعامل والصيادلة عن ارتفاع محتمل للعديد من أصناف الأدوية ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة.

وأكدت المصادر لـ«الوطن» أن ارتفاع أي أسعار للأدوية سيكون وفق دراسة دقيقة إلا أن الشائعات المتداولة ليست دقيقة مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على تأمين الدواء.

وأشارت المصادر إلى أن الوزارة نجحت إلى حد كبير في موضوع تأمين الأدوية وعودة العديد من المعامل إلى العمل مجدداً.

ورأت المصادر أن توفير الأدوية من أهم أولويات الوزارة ومن ثم فإنها تدعم الإنتاج المحلي بشكل كبير لكي لا تترتب على المواطنين تكاليف زائدة ولاسيما أن أسعار الأدوية المستوردة تكون أغلى من المصنعة محلياً نتيجة ارتفاع أسعار الصرف.

ورفعت وزارة الصحة أسعار الأدوية بداية العام الماضي إلى ٥٠ بالمئة على أن تتعهد المصانع الخاصة بإنتاج الأدوية المفقودة في الأسواق إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف مقابل الليرة.

مجلس محافظة درعا يؤكد التواصل الميداني مع المواطن والرقابة على الدوائر

الحمدان: متابعة جادة ومسؤولة لمعالجة قضايا المواطنين مع الجهات المعنية

درعا - الوطن

أكد رئيس مجلس محافظة درعا هاني الحمدان استمرار تفعيل دور أعضاء مجلس المحافظة في الاطلاع على قضايا وهموم المواطنين عن طريق التواصل المباشر معهم على أرض الواقع وطرحها في اجتماعات المجلس والتعاون مع الجهات المعنية في المحافظة لبذل كل الجهود والإمكانات المتاحة لمعالجتها، وركز الحمدان خلال ترؤسه الجلسة الأولى من الدورة العادية الخامسة للعام الجاري على أهمية تفعيل وممارسة الدور الرقابي للمجلس على أداء الدوائر والمؤسسات وخاصة منها الخدمية لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات لديها ما يسهم في تحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين ويسرع في إنجاز معاملاتهم وخاصة أن التأخير يتسبب بمراجعات متكررة تحمل المواطنين أعباء ومعاناة ناتجة عن أجور النقل الباهظة وإرباكات التنقل المرهقة، ولفت رئيس مجلس المحافظة إلى أن أي مقترح أو مطلب يتم طرحه في المجلس هو محط اهتمام ومتابعة بشكل جاد ومسؤول ويصار إلى تبيان مصيره في الجلسة القادمة.

وتركزت مطالب أعضاء المجلس على ضرورة زيادة دوريات الرقابة التموينية على الأسواق بمختلف فعالياتها التجارية لردع مخالفات التلاعب بالأسعار والغش والاحتكار، وأشاروا إلى أهمية مكافحة الإتجار بالمحروقات وخاصة مادة البنزين، لافتين إلى أن المادة في مدينة الصنمين شحيحة في محطات الوقود ومتوافرة على الأرصفة كسوق سوداء ما يستدعي وضع الآليات المناسبة لضبط ما يحدث، واقترح المجلس زيادة مخصصات المحافظة من مادة البنزين للتخفيف من الاختناقات الحاصلة حالياً في الطلب عليها وكذلك من مادة المازوت لتلبية احتياجات الزراعة والتدفئة وخاصة أن الشتاء أصبح على الأبواب علماً أنه تم حتى تاريخه توزيع المادة بنسبة ٢٠٪ على الأسر لغرض التدفئة، كما طالبوا بشمولية توزيع الحقائب والمستلزمات المدرسية المجانية لتشمل أكبر عدد من المدارس ولمختلف الصفوف وخاصةً في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي للتخفيف من أعبائها المالية الكبيرة عن الأهالي في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يمرون بها حالياً، وصادق المجلس على عدة مناقلات لعدة دوائر لتغطية رواتب الموسميين وأقر منح إعانة لمجلس بلدة خبب بقيمة ٢٠ مليون ليرة سورية من أجل تنفيذ مشروعات طرق فيها وفي بلدة بصير وكذلك إعانة لبلدية جباب لتنفيذ مشروع صرف صحي.

الزراعة تمنح ٢٥٠ دونماً لإحداث مدينة صناعية بالقنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

منذ نحو عقد من الزمن ونحن نسأل المعنيين:

ألا يحق لمحافظة القنيطرة أن يكون لها مدينة صناعية أسوة بالمحافظات الأخرى لكي تساهم في تنشيط حركة الاستثمار في المحافظة.. ليأتينا الجواب بعد تلك الفترة الطويلة بصدور قرار وزير الزراعة رقم ٩٣ تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ والمتضمن تخصيص وزارة الإدارة المحلية والبيئة «محافظة القنيطرة» بمساحة ٢٥٠ دونماً بالعقار رقم /١/ من منطقة الحلس العقارية التابعة لمحافظة القنيطرة لإقامة منطقة صناعية فيها.

ونصت المادة الثانية من القرار باستعمال الأرض المخصصة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ التخصيص ولا يجوز استعمالها إلا للغاية المخصصة لها وضمن الشروط المنصوص عليها بقانون الإصلاح الزراعي ولائحته التنفيذية، وتضمنت الفقرة (أ) من المادة الثالثة أن تعاد الأرض المخصصة إلى إدارة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حكما عند زوال الغاية من التخصيص، أما الفقرة (ب) فنصت على أن يلغى التخصيص في حال مخالفة أحكام المادة الثانية من القرار. وبالعودة إلى المادة الثانية من القرار فإن ذلك يضع محافظة القنيطرة أمام مسؤولياتها في التحضير الفوري للمباشرة بإجراءات إحداث المنطقة الصناعية بحيث تتحول المحافظة إلى ورشة عمل لهذه الغاية من دون إغفال المسؤولية الملقاة على وزارة الإدارة المحلية والبيئة في توفير وتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لتهيئة الأرضية اللازمة للمنطقة الصناعية من بنى تحتية وطرقات ومقاسم وغيرها.

محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أكد أهمية إقامة المناطق الصناعية على اعتبارها أحد أهم مقومات تسريع التنمية الصناعية لكونها تقلل الكلف والجهد والزمن وهي مؤشرات ضرورية للمناقشة وجذب الاستثمار، ومن شأن ذلك تسريع التنمية وتوفير مزيد من فرص العمل والدخل.

ولفت محافظ القنيطرة إلى أن أهمية المناطق الصناعية تكمن في توفير فرص جاذبة للاستثمارات من خلال تسهيل حصول المستثمرين على الأرض والبنى التحتية بأسعار مشجعة للغاية وتحقيق انتشار جغرافي متوازن للصناعة والاستثمارات الصناعية وتوفير فرص عمل جديدة وتسريع حركة التنمية الصناعية والنمو الصناعي، إضافة إلى إعادة توطين النشاطات الصناعية القائمة بتشجيع انتقالها من داخل المدن إلى المناطق الصناعية للحد من استنزاف الموارد المائية والتأثير البيئي في مناطق التجمعات السكانية وإقامة تكامل صناعي بين المنشآت الصناعية التي ستقام في المناطق الصناعية.

وأشار عبد القادر إلى أن الجهود التي تقوم بها المحافظة تنصب على تثبيت أبناء المحافظة على أرضهم والاهتمام بالتنمية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج ولعل من أهمها أحداث المدينة الصناعية على اعتبار الصناعة مصدراً أساسياً للدخل الوطني وذلك بفكرة توطين المصانع في مدن صناعية تكون بمنزلة تجمعات صناعية متكاملة.

المهندس شامان جمعة مدير زراعة القنيطرة أشار إلى أنه تم تخصيص ٢٥٠ دونما لإحداث المدينة الصناعية في منطقة الحلس التي تقع عند مدخل محافظة القنيطرة، لافتاً إلى أن محافظة القنيطرة تعد من المناطق الخصبة للاستثمار لتنوع إنتاجها وتوافر كامل الخدمات فيها وقربها من العاصمة وخطوط المواصلات وغيرها من الميزات المشجعة.

توجيهات الحكومة كانت دائماً حول أهمية المناطق الصناعية والحرفية وضرورة إحداثها في المناطق وتأمين الأراضي اللازمة لها، وما نأمله الإسراع في إحداث المدينة الصناعية بالقنيطرة لأننا سمعنا عن المنطقة الحرفية بخان أرنبة وأخرى في الحميدية إلا أنهما لم يريا النور حتى تاريخه. . ويبقى السؤال قائماً: هل سترى المدينة الصناعية النور أم سيكون مصيرها كمصير المنطقتين الحرفيتين؟ وهل سنطوي هذا الملف، أم سيبقى التلكؤ والتباطؤ هما سيد الموقف؟